

الرئيس يوافق على وثيقة سياسة ملكية الدولة



«مدبولي»: تستهدف تمكين القطاع الخاص ورفع معدلات النمو وزيادة الاستثمار



د. عبد السند يمامة:

استمرار رؤساء اللجان العامة بجميع المحافظات عدا القاهرة والجيزة

كتب - محمود عبد المنعم: أعلن الأستاذ الدكتور عبدالسند يمامة، رئيس حزب الوفد، عن ثقته في جميع رؤساء اللجان العامة للوفد بالمحافظات واستمرارهم في ممارسة عملهم. وأكد رئيس الوفد أن التغيير سيقتصر فقط على اللجان العامة للقاهرة، وللجيزة وسينزل قرار اللجنتين قريباً. وتقدم الدكتور عبدالسند يمامة رئيس حزب الوفد اجتماعاً مع قيادات اللجنة العامة لحزب الوفد بمحافظة القاهرة، لمناقشة اختيار رئيس اللجنة. حضر الاجتماع الدكتور ياسر الهضيبي، السكرتير عام الحزب، واللواء سفير نور، مساعد رئيس الحزب، وعدد من أعضاء الهيئة العليا ممثلين عن القاهرة بجانب رؤساء الأقسام المختلفة. وأكد رئيس الوفد، أن الحزب عليه الاستعداد والتواجد في الشارع، ويجب ترتيب البيت من الداخل حتى نستطيع التعامل مع الاستحقاقات الانتخابية القاهرة. وأكد رئيس الوفد، أنه لا قيادات تاريخية في

في حملة لحرس الحدود والجيش الثالث والداخية بسيناء اكتشاف وتدمير ١٦٠ مزرعة خشخاش وضبط ٣٤ طن بانجو و٤ مصانع للحشيش و٤١ طلقة نارية



كتب - محمد صلاح وأبو زيد كمال: استمراراً لجهود القوات المسلحة لمحاربة انتشار الزراعات المخدرة والتصدى للمهربين والعناصر الإجرامية والتخريبية وتضييق الخناق على زارعي ومرجعي تلك السموم بالمناطق الجبلية بجنوب سيناء، نفذت قوات حرس الحدود بالتعاون مع الجيش الثالث الميداني وعناصر من وزارة الداخلية، حملة مكبرة للبحث والتفتيش للضوء على الزراعات والمواد المخدرة، حيث نجحت الحملة في اكتشاف وتدمير ١٦٠ مزرعة لبنات الخشخاش المخدر بإجمالي مساحة ١٧٣ هكتاراً بالسهول ذات التضاريس الوعرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها نظراً لطبيعتها الجغرافية. كما أسفرت الحملة عن توجيه عدة ضربات ناجحة، حيث تم ضبط ٣٤ طن من نبات البانجو الجاف، و٥٢ طن من نبات البانجو المحنون، و١٠٠٠ كيلو جرام من بذور البانجو، كما تم ضبط ١١٥٠ كيلو جرام من بذور الخشخاش المخدر، و٢٢٠٠ كيلو جرام من الهيدرو الجاف و١٣٠ كيلو جراماً من الحشيش المفروم، و٥٠٠ كيلو جرام من بودرة الحشيش، كما تم ضبط ٤ مصانع للحشيش بمشتملاتها ومكبس للحشيش، كما تم العثور على ٤١ طلقة من الذخائر مختلفة الأوعية. وتواصل قوات حرس الحدود جهودها في أداء المهام والواجبات المكلفة بها لتأمين الجبهة الداخلية وحماية أبناء المجتمع المصري من مخاطر الإدمان وإجهاض المخططات والمحاولات التي تهدف استقرار المجتمع والإضرار بالأمن القومي المصري.

«التنمية المحلية»: قطاع التفتيش أهم آليات محاربة الفساد إحالة ٧٩ من العاملين بالإدارة المحلية إلى النيابة

كتب - سيد العبيدي: قال اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، إن قطاع التفتيش والمتابعة يعد إحدى أهم آليات الوزارة لمحاربة الفساد بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية المعنية بالتنمية المحلية والبلديات والمحافظات، وتقييم ومتابعة الأداء وفحص ومراقبة تنفيذ الخطط الاستثمارية للمحافظات وتقييم أداء العاملين بالبلديات. وأضاف في تصريحات صحفية صباح أمس، أن قطاع التفتيش تمكن خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٢، حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، في تنفيذ تفتيش

العدد ١١٢٠١ - السنة السادسة والثلاثون
الجمعة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢ - ٦ جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ - ٢١ كيهك ١٧٣٩ق

ثلاثة جنيهاً

صفحات

Call 16383
www.fue.edu.eg

الحق فوق القوة.. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصري

الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. عبد السند يمامة

رئيس التحرير
على البحراوي - خالد إدريس

رفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص إلى ٢٧٠٠ جنيه.. وزيادة جديدة في العلاوة الدورية

الأزمات الحالية في إطار التحديات الجيوسياسية تؤثر على الاقتصاد في كل دول العالم بما فيها مصر، مشيرة إلى الدور المهم الذي تلعبه اتحادات الغرف المختلفة بالتعاون مع المجلس القومي للأجور في الوصول إلى توافق كبير حول الحد الأدنى للأجور بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. وأشارت السعيد إلى جهود الدولة في إحداث التوازن ما بين الحفاظ على العمالة المصرية والكيانات الاقتصادية، ووضع حد أدنى مناسب للأجور، وأكد وزير القوى العاملة حسن شحاتة، أن على الحوار الاجتماعي الجاد الذي دار بين أطراف العملية الإنتاجية من حكومة وأصحاب أعمال وعمال في هذا اللقاء أسفر عن هذه الزيادات، موضحاً أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور ستكون على جميع المنشآت بلا استثناء، مطمئناً جميع الأطراف بأن المرحلة المقبلة سوف تشهد المزيد من الحوار من أجل المزيد من المكتسبات لجميع الأطراف، وأن الهدف هو الحفاظ على حقوق العمالة، وفي نفس الوقت استقرار مواقع العمل والإنتاج، وأن الحكومة من مصلحة تعزيز علاقات العمل بين كافة الأطراف من أجل زيادة الإنتاج لمواجهة كافة التحديات الراهنة.



السعيد
المصرية، والاتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين، والاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، وممثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعدد من خبراء المجلس القومي للأجور. وخلال الاجتماع أكدت الدكتورة هالة السعيد أن

أقر المجلس القومي للأجور، في اجتماعه، أمس برئاسة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، زيادة الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص ليصل إلى ٢٧٠٠ جنيه بدلاً من ٢٤٠٠ جنيه، وذلك اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٣، وأن يكون الحد الأدنى لقيمة العلاوة السنوية الدورية للقطاع الخاص والتي تسرى من العام ٢٠٢٣ حسب السنة المالية المحاسبية لكل منشأة بما لا يقل عن ٣٪ من أجر الأشتراك التأميني المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه بدلاً من ٧٠٠ جنيهها. وشهد الاجتماع حضور كل من الدكتور على مصيلحي، وزير الترميم والتجارة الداخلية، ونيفين الفجاف، وزيرة التضامن الاجتماعي، واللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، واللواء جمال عوض، رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وعبر «الفيديو كونفرانس» الدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي للمرأة.. ورؤساء وممثلي اتحادات الغرف والجمعيات المصرية واتحاد الصناعات، والاتحاد المصري للغرف السياحية، واتحاد جمعيات الشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاتحاد العام للغرف التجارية

«المركزي»: إلغاء العمل بنظام الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل

٢٠٢٢، فقد تقرر إلغاء العمل بالكتاب الدوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والسماح بقبول مستندات التحصيل لتنفيذ كافة العمليات الاستيرادية. وكان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، أشار إلى أن البنك المركزي أصدر قراراً مهماً بشأن مستندات التحصيل وإلغاء الاعتمادات المستندية، حيث تمت زيادة قيمة الشحنات المستنثة من قرار الاعتمادات المستندية إلى ٥٠٠ ألف دولار بدلاً من ٥ آلاف دولار أمريكي، وهو ما ساعد في الإفراج عن جزء كبير من البضائع، لكن لا تزال هناك قائمة تعمل عليها بصورة تدريجية. وأكد مدبولي أنه في خلال شهرين على أقل تقدير، ستمكن الدولة من إنهاء المشكلات الخاصة بالاعتمادات المستندية وهذا ما يتم العمل عليه بالفعل بصورة دائمة، موضحاً كذلك أن الدولة تعمل بكل جهدها من أجل العودة إلى حالة الاستقرار فيما قبل الأزمة.



عبدالله

قرر البنك المركزي المصري، أمس الخميس، إلغاء العمل بنظام الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل لتنفيذ كافة العمليات الاستيرادية. وقال البنك المركزي المصري في بيان له: «بالإشارة إلى الكتاب الدوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط لدى تنفيذ العمليات الاستيرادية، والاستثناءات من القرارات اللاحقة له، وكذا الكتاب الدوري المؤرخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ بزيادة قيمة الشحنات المستنثة من القرار المشار إليه أعلاه من خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى إلى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وفي ضوء ما أعلنه البنك المركزي من التوجه نحو الإلغاء التدريجي لتلك التعليمات حتى إتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر

بسبب تحريك سعر الصرف تعديل معايير المحاسبة للشركات المالكة لأصول بعملة أجنبية

بالمعالجة المحاسبية الأخرى للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة وإن كانت غير مرتبطة بأصل بعينه في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أو في نهاية يوم تاريخ إقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. كانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد تقدمت بمقترح تعديل معايير المحاسبة المصرية لرئيس مجلس الوزراء حول كيفية التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية. قال الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الملحق الجديد يعد بمثابة معالجة محاسبية استثنائية ومؤقتة تساعد الشركات على استيعاب آثار تحريك سعر الصرف على أصولها التي مولتها قبل القرار بعملة أجنبية وهو ما يقلل الضغوط على قائمة الدخل.



فريد

كتب - صلاح الدين عبد الله: أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قراراً بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الخاص بتأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج أعمال الشركات، بوضع معايير محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف. تدور فلسفة إحدى هذه المعالجات المحاسبية حول تمكين الشركات التي اقتت أصولاً بعملة أجنبية قبل تحريك سعر الصرف غير الاعتيادية مع استمرار التزامات تمويلية على هذا الأصل في ٣٧ أكتوبر ٢٠٢٢ من رسملة خسائر فروع العملة على تلك الأصول وتسجيلها بقوائمها المالية في الأصول، وذلك لتخفيف من حدة أثر فروع سعر الصرف على نتائج أعمالها السنوية ومؤشراتها المالية. يتيح التعديل الجديد معالجة محاسبية للمنشأة التي قامت خلال الفترة بداية من يناير ٢٠٢٢ حتى تاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ بتاريخ تحريك سعر الصرف، بإقتناء أصول ثابتة، أو استثمارات عقارية، أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة)، أو أصول تقييم وتقييم، أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملة أجنبية، بأن تعترف ضمن تكلفة تلك

هوس الفيتامينات يدمر الصحة

05

